الفصل السادس
خاتمة

التحديات والمستقبل

طبع النظام القبلي التاريخي، الواقع السوداني بسمات انشقاقية وصراعية في العلاقات الاجتماعية مما اضعف إمكانات الثقافة السياسية الديمقراطية القائمة على قيم التسامح والاعتدال والمشاركة والتعاون والتكيف. ولذلك، لابد في الختام من العودة إلى التساؤل حول حقيقة أن الفرد السوداني ديمقراطي بطبيعته. هذا افتراض يخلط بين حب الحرية أو غياب القيود، وبين الديمقراطية. فالأول شعور ذاتي، وجودي، وإنساني عام. كما أن هناك اختلافا في الدرجة، وطريقة التعبير عن ذلك الحب للحرية، وفي فهم الحرية. وقد يمتزج هذا الشعور بالفوضى، والعفوية، أو حتى الأنانية. وقد يتحول إلى ضيق وعدم تحمل لبعض أشكال التنظيم والعقلنة باعتبارها كبتا وقيدا. وهذا شعور أو إحساس قد يعود لثقافة البداوة التي ميزت المجتمع التقليدي، وحياة الإنسان السوداني، ضمنا أو صراحة. وقد يتحول إلى سلوك وعلاقات اجتماعية سائدة ترفض التقييد، والنظام، والتنازلات الاجتماعية المتبادلة. وفي حالات كثيرة قد يغامر البدوي بحياته التي تقوم على قاعدة كل شيء أو لا شيء. ويمكن ملاحظة رواسب تلك البداوة في سلوك الفرد السوداني الذي يميل إلى الانطلاق أو الضيق من القيود والنظام، وبالتالي البساطة والمباشرة في التعامل. وهذا يفسر خلو المجتمع السوداني من الهرمية، والتراتبية الصارمة، واستعمال الألقاب.

هذا النوع من الحرية لا يفضي بالضرورة إلى سلوك ديمقراطي، خاصة وأن من أهم مقومات الديمقراطية إعطاء الآخر حق الاختلاف، وفق شعار "الحرية لنا ولسوانا" والذي

يحرج حرية البداوة والتي غالبا ما تزيد عن حدها، بالتغول في حرية الآخرين، أو تتسبب في إنقاص حرية الآخر. فالإنسان السوداني رغم ذلك الحب للحرية يجد صعوبة في الوصول بالتسامح إلى نهايته، لذلك قد يتسامح مع الاختلاف ضمن المشترك – إن صح التعبير، ولكن لا يتوقف تسامحه عندما يتعدى الآخر حاجز ما يسمي عادة بـ "الثوابت". وأعتقد بأن النساء، الشيوعيين، والمجموعات الهامشية أي غير العربية/إسلامية؛ كانوا باستمرار – أصدق اختبار أو محك لمدى التسامح السوداني. ورغم حصول النساء على الحقوق الانتخابية، إلا أن قوانين الأحوال الشخصية ظلت متخلفة. كما ضاق البرلمان والشارع بتطور الحزب الشيوعي وتم حله 1966 في خطوة ضد الديمقراطية وضد أحكام القضاء. أما الجنوبيون والدارفوريون والنوبة فقد لاحقتهم لعنة المواطن الأقل درجة، طوال التاريخ المعاصر. لذلك، كانوا عرضة للموت المجاني سواء بالحرب، أو الجوع، أو الأوبئة والأمراض. ولم يظهر الشمالي المتسامح أي شفقة أو تضامن، وخير دليل على ذلك، عدم خروج مظاهرة تحتاج على مآسي دارفور. وللمفارقة تظاهر البعض تضامنا مع قطاع غزّة!

تتعارض قيمة التسامح مع أي اتجاه أو ميل نحو التمييز مهما كانت دوافعه، خاصة لو استند على الاختلاف في العرق، أو العقيدة، أو الثقافة عموما. فالسوداني وهنا أعني الشمالي الوسطي النيلي "العربي" المسلم، ويدعى الانتساب إلى أصول عربية يحاول إثباتها عن طريق التسلسل أو الدم. وهذا المكون السوداني الشمالي، كان هو المسيطر، والمهيمن على السلطة، والثروة، صاحب المكانة الاجتماعية طوال التاريخ الحديث. لذلك، علينا قياس ديمقراطية أو عدم ديمقراطية السوداني عموما، من خلال نظرته وسلوكه. فقد عجز هذا السوداني الشمالي عن تجاوز النظرة المتعالية تجاه العناصر غير "العربية" تماما – كما يدعي – ونقل معه كل ثقل تجارب فترة تجارة الرقيق، وسوء معاملة العناصر الزنجية. وقد ميزت هذه العلاقة العنصرية، في مجملها عدا استثناءات نادرة في التعايش والاندماج. ولكن بقى خط ثقافي وهمي يفصل بين "العرب" و"غير العرب". وببساطة لم ينتشر التزاوج بين هذه العناصر: الشماليين والجنوبيين مثلا، وهذه معايير موضوعية ملموسة. والأهم من ذلك الحرب الأهلية التي استمرت سنوات عديدة ولأنها في منطقة غير شمالية لم يشعر السودانيون بوطأة الحرب والدمار والخراب، بل يصفون أنفسهم بكونهم مسالمين. وعندما يموت الشماليون في ميدان

القتال يبدأ الشماليون في إدراك الوضع غير الطبيعي، ولكن الآلاف من الأسماء المجهولة من الجنوبيين تموت يومياً. والآن نسمع في وسائل الإعلام عن استشهاد الشماليين في ساحات الفداء وعن "هلاك" المتمردين.

أما فكرة التسامح على مستوى العقيدة والأفكار، فيمكن أن تقاس – تاريخيا– حسب الموقف من نشاط المنظمات التبشيرية المسيحية ومنظمات الدعوة الإسلامية في الجنوب وجبال النوبة. فالتحول من الوثنية أو الإحيائية أو المسيحية إلى الإسلام، مرغوب فيه ويحتفل به وتصرف عليه الملايين. ولكن من ناحية أخرى، فان محاولة المبشرين المسيحيين القيام بنفس المهمة، تعتبر حرباً صليبية ومحاولة لطمس الهوية السودانية، وتهديدا لاستقلاله. فمن المؤكد أن الهدف والقناعة مشتركة بين الدعاة إلى المسيحية أو الإسلام. فكلاهما يحاول – رأيه – إخراج أولئك القوم من الظلمات إلى النور. ففي الحالتين تطل نظرية: "عبء الرجل الأبيض"، أو "عبء الرجل المسلم"، وتتمثل في نقل "البدائيين" والمتوحشين، من البربرية إلى حضارة جديدة. كان من المفترض أن يلعب المتنافسون هذه المباراة الحضارية بأخلاق رياضية. وهذا هو بلغة أخرى معنى التسامح، ولكن السوداني يرفض قبول هذه المنافسة إلا وفقا لقانونه وغاياته. وينسحب هذا الموقف على كل محاولات اعتناق أفكار جديدة قد تصطدم مع السائد والشائع. ويمكن أن تكون الشيوعية والاشتراكية مثالاً لهذا الرفض. ورغم التعددية الحزبية الظاهرية فقد أقتصر وجود الأفكار الجديدة على مناطق محدودة في المدن الكبرى وماعدا ذلك بقيت جيتوهات منعزلة في القرى والأرياف.

أما المرتكز الثاني للتبرير البراقماتي للديمقراطية والذي يكرره كثير من السياسيين فهو الإيمان بأن المجتمع السوداني تنظيم ديمقراطي "بفطرته"، وتاريخ، واستمراره؛ مما يكشف عن وجود عناصر بنائية في العلاقات ذات مضمون ديمقراطي يمكن أن تكون عوامل مساعدة في تطور التجربة الديمقراطية. فالنظام بسبب بساطته، وعلاقاته المباشرة أو "الوجه للوجه" التي تمكن الأفراد من التشاور والعمل الجماعي بالإضافة للتكافل والمساندة المتبادلة. ويرى البعض فى عدم مركزية السلطة في هذه المجتمعات التقليدية، بذرة لديمقراطية ممكنة. إذ تتميز هذه المجتمعات بجماعية التقليد، والثقافة الواحدة المتماثلة وتكاد الفوارق الاجتماعية أن تكون منعدمة. كما أن ضعف السلطة المركزية مع استمرار الروابط القبلية، وتأثير العشيرة

وتفاعلها مجتمعيا. من المعروف لدى الاجتماعيين –حسب سبنسر ودور كايم– أن المجتمعات التقليدية تختلف عن المجتمعات الحديثة في عمليات التمايز واللاتمايز أو درجة تقسيم العمل، لذلك فالمجتمع السوداني التقليدي غير متمايز اجتماعيا لذلك يبدو في شكله الخارجي مساويا بين أفراده وهناك تشابه في أداء الوظائف والمهام وفي السلوك وطريقة الحياة, وهذا شكل خداع يوحي بالحرية والمساواة، ولكن استبداد مثل هذه المجتمعات ليس سلطويا سياسيا بل اجتماعي وثقافي. إذ يمارس قدرا كبيرا من الضبط الاجتماعي بهدف التمسك بقيم المجموعة بحيث لا يسمح بأي قدر من المبادأة الفردية. فالنظام العبودي مثلا رغم كل ما يعنيه في نفي كينونة الإنسان يتم تحويله في المجتمع التقليدي إلى علاقة أبوية تطمس علاقات الاستغلال، والتبعية الكاملة التي تجعل من الإنسان مجرد "ممتلكات" أو مال. والأهم من ذلك هو أن العلاقات داخل القبيلة أو العشيرة تقوم على الولاء والطاعة والقيادة وعملية اختيار الزعماء قد تتم بالانتخاب، ولكن ينحصر منذ البداية في أشخاص معينين. وتعتمد العملية أصلا على الوراثة، والسن، وما يتبقى يمكن أن يتم ضمنه الاختيار.

* * *

مع غياب المساهمة الفكرية القيمة للسياسيين الرواد في بناء الأسس الفكرية للديمقراطية السودانية. وجدت المقولات السابقة عن السوداني والمجتمع السوداني صدى وانتشاراً في الفضاء السياسي. وحاول السياسيون أن يجعلوها بديلة عن إعمال الفكر، والتنظير، والمنهجية. وبسبب الكسل الفكري والعقلي، اكتفى الكثيرون باعتبار الديمقراطية تحصيل حاصل وسلوك عفوي لا يحتاج إلى تعقيد أو "تنطع نظري" – كما يردد الكثيرون. وتغلبت "طقوسية" و"كرنفالية" الديمقراطية أي مهرجانات الانتخابات، والأحزاب العديدة، وكثرة والصحف؛ على وجود فلسفة وقيم ديمقراطية. هذه المظاهر قد تكون مطلوبة، ولكنها ليست ضمانا لاستمرار وتعميق الديمقراطية بالذات في مجتمعات العالم الثالث. فالديمقراطية أخذت أبعاداً جديدة بسبب السيرورة التاريخية وإنسانية التجربة نفسها أي كونها ملكاً للبشرية وليست حكرا على المجتمعات الغربية. فالمبدأ عام وإنساني والوسائل قد تخضع لخصوصيات المكان والزمان والثقافة. يمكن أن نتفق مع (ليتشنر) (Lechner) في تحليله لمجتمعات أمريكا اللاتينية. حيث يقول: "وفي الواقع، فإن الديمقراطية لا تقوم فقط على الشرعية القانونية (فيبر)

أو الشرعية الإجرائية (لوهمان) إن الإجراءات الرسمية شروط ضرورية ولكنها ليست كافية. وضمنيا فإن النظام الديمقراطي يستمد الشرعية أيضا من القيم والمعتقدات. ورغم ذلك فإن مكوناته ينقصها دقة التعريف وتتميز بالتناقض والمعايير التي توضع في هذا الخصوص حيوية للغاية، حتى يمكنها أن تواجه تجديد الثقة يوما بيوم في دعوة الديمقراطية التي قطعتها على نفسها، وكذلك لتقبل إنجازاتها. إن حجر الزاوية في العقيدة الديمقراطية هو فكرة المجتمع بمعنى الانتماء لنظام جماعي". (1991:111).

يظهر مما تقدم الارتباط الوثيق بين الديمقراطية وعملية التحديث والتجديد. لذلك لم تنجح محاولة التأصيل السطحية التي حاولها السياسيون السودانيون بالرجوع إلى عناصر ومكونات تقليدية وقديمة في الشخصية السودانية، والمجتمع السوداني، وبالبحث في سند فكري يجمع بين المعاصرة والتراث. ولكنها محاولة تأصيل غير أصيلة، ولا تاريخية، بسبب عدم فهم للثقافة السودانية بعمق، والفشل في وضع القديم داخل سياق جديد. وأكرر مرة أخرى إن ذلك يعود لغياب الزعامة السياسية ذات الأفق الواسع والرؤية الشاملة. فالهند ذات ظروف تشبه السودان كثيرا من حيث التعدد الإثني، وتنافر الثقافات، وركود المجتمع، والتخلف الاقتصادي، وانتشار الأمية. ورغم أن (لتشنر) يرى أن "الديمقراطية لا تتطلب مجتمعاً متجانساً بل أن مجتمعا متنافراً قد يكون عنصر إثراء" (115) ولكن هنا يبرز السؤال الهام، لماذا نجحت الهند وأخفق السودان؟

يطلق على نموذج الهند والسودان أحيانا أسم "الدولة المجزأة" بسبب عدم وجود سلطة مركزية "بل متفرقة وغياب الإيديولوجية الموحدة والتعايش بين مختلف طرق الحياة، وفاعلية وثبات الثقافات المحلية والولاءات الفطرية". رغم كل هذا، استطاعت الزعامة الهندية من خلال اتخاذها السياسة كمحرك أساسي للتعبئة والهوية من إدخال الهند في عملية سياسية قومية، كما جمعت الصفوة التقليدية والناشئة لتكون جماعة سياسية تقترن بإيديولوجية المساواة. يضاف إلى ذلك بروز نموذج هندي للتنمية استطاع أن يجمع بين النظريات الغربية عن العدالة الليبرالية ونظريات تحقيق الذات والرخاء الاجتماعي. (ميترا، 1991:128) لذلك تعرّف الديمقراطية الهندية ليس فقط بكونها المشاركة الشعبية ولكنها أيضا "نظام حكومي يعزز ويحمي الحقوق والديمقراطية في هذه الحالة، تجمع القدرة على إنجاز أمور مثل

المشاركة السياسية والنظام الديمقراطي وحقوق الإنسان وتحقيق الرفاهية". وهذه المهمة الصعبة قام بها حزب المؤتمر تحت قيادة (المهاتما غاندي) ثم (نهرو)، والذي أصبح مصهرا قوميا وأحس نبض حركة الجماهير واستطاع بالتالي توجيه الدولة والمجتمع. أما في السودان فقد وقفت القوى السياسية عاجزة أمام تحدي الحداثة وهذا مكمن ضعف المشروع الديمقراطي في السودان.

يعتبر مفهوم الحداثة (modernity) من المفاهيم التي مازالت تتبلور وتتشكل ويختصم الناس حول معناها الدقيق، ولكنه يظل مثل غيره من مفاهيم العلوم الإنسانية والنظرية مفتوحا، وقابلا للإضافة والحذف والتأويل. وهو يعني في السياق الحالي: التحديث (modernization) وزيادة أي ليس مجرد إدخال الآلات والمؤسسات الحديثة في المجتمعات التقليدية. ونضيف التحديث لإكمال معنى الحداثة باعتبارها "موقف للروح أمام مشكلة المعرفة. إنها موقف للروح أمام كل المناهج التي يستخدمها العقل للتوصل إلى معرفة ملموسة للواقع" يضيف أركون إنها "تعني بث الحيوية في التاريخ" (اركون، 1989:42) وفي المجتمعات العربية نواجه بعلاقة متشابكة في سيرورة التحديث والحداثة تتجلى في ثلاثية العلاقة بين الدولة والدين والمجتمع. وتبرز الدولة في جدلية التأثير كأكثر العناصر حسماً بالذات خلال التاريخ المعاصر، رغم كل الفشل والعجز فالدولة كانت فعالة حتى في سلبيتها حين حجبت ظهور مشروعات أخرى خارج هيمنتها لأنها سيطرت – كما أسلفنا على كل مكونات وقطاعات المجتمع، ولم تترك أي مساحة شرعية لمجتمع مدني يعوض عن بعض فشلها. ولقد عوّل بعض رواد التنوير في العالم العربي على دور الدولة باعتبارها المؤسسة ذات القدرة الاستثنائية على هدم المجتمع التقليدي وبناء المجتمع الحديث. وهذا ما يشير إليه طه حسين في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر" حيث يقول أن من أوجب واجبات "الدولة المصرية في عشرات الأعوام المقبلة أن تحوط الاستقلال الخارجي، وأن تقر النظام الديمقراطي في داخل الحدود المصرية ومهما يكن جهد الأفراد في خياطة الاستقلال وتثبيت الديمقراطية. فإن هذا الجهد ليس شيئا بالقياس إلى الجهد الذي يجب أن تبذله الدولة. لأن الدولة اقدر على ذلك وأنفذ إليه. وهي لم تقم بعد إلا له" (سلامة1990:191) وبالفعل حاولت الدولة العربية الحديثة القيام بمهمة الحداثة وهو ما يسمى مشروع الدولنة أو أيديولوجيا

الهيمنة الحكومية. ولكن الدولة اعتبرت من قبل المعارضين مجرد إعادة أنتاج النمط الغربي لارتباطها بالخارج والاقتصاد على النخبة وحاولت حل تناقضاتها بواسطة القمع والإكراه. ثم انتهى بوجود نموذجين متقابلين الأول تمثله الدولة العربية الحديثة والثاني يمثله المجتمع التقليدي القديم وظهر في الآونة الأخيرة الحديث عن انقسام بين مصلحة النخبة الظالمة ومصالح العامة المظلومة (نويهض، 207).

تتمحور حول الموقف من الديمقراطية والحرية والحقوق السياسية، كل تحديات الحداثة وبالذات مظاهرها الفكرية والاجتماعية. فالحداثة المقصودة هنا، والتي يتجسد معناها حسب (شرابي)، "في اتجاهين مترابطين: الاتجاه العقلاني والاتجاه العلماني: عقلنة الحضارة وعلمنة المجتمع" (شرابي، 1990:87) ويمكن التعبير عن هذه السيرورة المزدوجة بالقول أن الحداثة في المجتمعات العربية تعني تعميم الديمقراطية الكاملة أو بسط "الديمقراطيات" في كل الحياة العربية. فالديمقراطية السياسية وتعني قبل كل شيء العلمانية والتي يختلف سياقها التاريخي عن أوربا وبالتالي يختلف مدلولها. فالعلمانية المطلوبة في المجتمعات العربية لا تعني أكثر من تأكيد حق الموطنية (Citizenship) أي المساواة السياسية بين المواطنين حسب وجودهم في/ وانتمائه إلى الوطن وليس حسب المعتقد الديني أو الطائفي أو الإثني والعرفي. وهذا ما لا يمكن أن يتحقق في دولة دينية (ثيوقراطية) أو حتى دولة تميز المواطنين حسب معتقداتهم الدينية. ويواجه هذا التحدي الدولة العربية الحديثة والحركات الدينية. فالأولى لم تذهب في علمنة المجتمع بعيدا لذلك كانت ظواهر مثل التطرف الديني أو الفتن الطائفية نتاجاً طبيعياً للخيار الوسطي الذي وقف في منتصف الطريق دون أن ينجز شيئا أما الحركات الديني وأحزابها السياسية فقد اختزلت المشروع الإسلامي إلى تطبيق الحدود الشرعية فقط وظل الموقف من التعددية والاختلاف كعب أخيل الحركات الدينية بدون استثناء.

تمثل الديمقراطية السياسية أو العلمانية ضمانة كبرى لعدم ظهور كهنوت إسلامي والذي ليس بالضرورة مؤسسة مادية تراتبية كالكنيسة الكاثوليكية مثلا، فقد يكون سلطة معنوية تعطي نفسها الحق في مراقبة الضمير والعقل من خلال الفتوى والتأثير الروحي، كما يحدث أحيانا من تكفير ومنع الأفكار والكتابات والإبداعات الفنية. فالعلمانية محاولة لرسم الحدود لسلطة الدين في القضايا العامة أو تقسيم العمل المؤسساتي في كل مؤسسة تقتصر على

دورها فقط. كذلك تعني الوصول إلى صيغ عمل وتعايش تمنع توظيف واستغلال الدين في السياسة والعمل الحزبي. فالعلمانية لا تطابق الإلحاد ولا حتى فصل الدين عن الدولة والدنيا لاستحالة ذلك حتى في أوربا حيث ما زلنا نسمع عن أحزاب مثل الاشتراكي المسيحي والديمقراطي المسيحي مثلا وحيث تقدم الكنيسة خدمات اجتماعية وإنسانية في كل أنحاء العالم بمباركة الدولة لذلك قد تعني في المجتمعات العربية عودة إلى تأكيد سياسة السياسة وتديين الدين الذي يفترض أن يقوم بوظائف أخلاقية وتربوية حرمه التضخم السياسي من القيام بها بعد أن أصبح الهاجس الوصول إلى السلطة والتي يفترض أن تكون وسيلة أو أداة مساعدة فقط بينما المجتمع المدني والاقتناع الغربي كفيل بنشر تلك القيم ذلك من أهم التحديات أن يعود الدين إلى تدينه لإعلاء الجوانب الأخلاقية والتربوية والثقافية، فقد أدى تسييس الدين إلى جعله أداة غليظة في الصراع السياسية، إذ تبني الدين السياسي بعد قيم السياسة الملتوية ولم يخضعها لقيم الدين. لأن لكل ميدان ومجال قيمة وأدواته التي يحاول فرضها، ورغم الدعوات العديدة للأسلمة في العلوم أو الاقتصاد أو حقوق الإنسان إلا أن الأمر لم يصل جوهر الأشياء وبقى في الملصقات (Labels) فقط.

أما التحدي الآخر للحداثة فهو الموقف من الديمقراطية الفكرية والتي تعني العقلانية فقد انطلقت الدولة العربية الحديثة من عقلانية براقماتية اقتصرت على قبول البيروقراطية والتي يفترض فيها أن تعني ارتباط الوسيلة بالهدف واختبار أحسن الوسائل للوصول إلى الهدف الأمثل. وقد يكون انعدام العقلانية حتى على هذا المستوى من الأسباب الأساسية لفشل الدولة العربية الحديثة التي استصحبت العلاقات القبلية والعشائرية والتكتلات التقليدية لتكون منها أشكال بيروقراطية حديثة أو تحاول تحقيق هدف حديث بوسائل تقليدية وظهر اغتراب الدولة عن نفسها وعن مجتمعها "ولذا فالدولة غير قادرة على تربية المجتمع كما أن المجتمع غير قادر على تربية الدولة". ومن ناحية أخرى لم تحقق سيطرة الدولة على نظام التعليم والثقافة والإعلامي أي اتجاهات عقلانية مهما كان مداها وارتباطها بالأصل أي حتى العقلانية في النظر إلى التراث والتقاليد والماضي. لذلك كان من المنطقي أن تنتعش الأفكار والحركات الرافضة لكل صور الحداثة. وتقع دعوة (محمد بشير أحمد أو الصاوي) التي تشترط التنوير للديمقراطية، في قلب هذا الاتجاه العقلاني.

وفي النهاية، لا تزدهر هذه الديمقراطيات إلا على أرضية الديمقراطية الاجتماعية ونقصد بها تكافؤ الفرص والمساواة والعدالة الاجتماعية وإنصاف المهمشين ووضعهم في مركز الاهتمام يرافق كل ذلك نمو وإنتاج عال وإشباع للحاجات الأساسية: المادية وغير المادية. هذا ما عجزت عن تحقيقه أغلب مجتمعات العالم الثالث وفي المنطقة العربية وأفريقيا رفعت شعارات الاشتراكية والديمقراطية الشعبية ولكنها حرمت شعوبها من الخبز والحرية معاً وأوصلتها إلى الإفقار والتفاوت الطبقي غير العادل والذي استفادت فئة بيروقراطية حاكمة تحولت إلى بورجوازية جديدة لا تحمل أي صفة ايجابية مثل بورجوازية أوربا في حالة صعودها. وبالتالي ظلت طفيلية واستهلاكية ومتخلفة في ثقافتها وأسلوب حياتها وتفكيرها. وبرزت في هذه البلدان مجتمعات استهلاكية النزعة وتفصل بن الجهد والمكافأة أو العمل والأجر. وأصبح يستفز ويثير السخط والإحباط لذلك كانت هذه المجتمعات في العالم العربي الإسلامي بالذات هدفا لاحتجاج ورفض واسعين ولكن وظفت كل ذلك الجماعات الدينية السياسية مع غياب البديل الديمقراطي الحقيقي وأطرته ليكون مصدر عملها السياسي الاحتجاجي.

من الملاحظ أن أحزاب الإسلام السياسي، والجماعات الدينية التي حققت نجاحا انتخابيا في عدد من الدول، لا تعتبر الديمقراطية أولوية، بل يمكن أن تفكر في وأد الديمقراطية عن طريق الديمقراطية نفسها. فقد استغل الإسلامويين تداعيات الأزمة الاقتصادية التي تسحق الغالبية العظمى، بالإضافة لعملية التجهيل والتجريف السياسي والفكري، الذي قامت به النظم الشمولية، لعقود طويلة. ونشطوا وسط جماهير فقدت الإرادة لإيجاد بديل والقدرة على التمييز لغياب الوعي السياسي. وقد نخبة صغيرة من الإسلامويين، جيدة التنظيم وتمتلك المال، وتؤثر في الإعلام؛ أن تكسب الجولة مؤقتا. وإن كان بعض عناصر ما يسمي بالربيع العربي يري في العملية سطوا أو سرقة للثورة. وهذه مظاهر لخيبة أمل واضحة لدى القوى التي قادت أو صنعت الثورة غير المكتملة. فقد كانت بلا برنامج يصل بالمطالب الديمقراطية حتى نهايتها المنطقية. فقد أنجزت الجماهير مهمة هدم النظام القديم، ولكنها لم تقدم مشروعا عمليا لبناء الجديد البديل.

فالإسلاميون يؤمنون بأن الله يزع بالسلطات ما لا يزع بالقرآن. وهذه هي المعضلة

الحقيقية لتجربة الديمقراطية في السودان إذ أصبح السودان مختبراً لتجربة إسلامية لم تأت عن طريق التصويت والانتخاب بل من خلال الانقلاب العسكري. استندت السلطة العسكرية على حماس شعار تطبيق الشريعة وتأكيد الهوية الإسلامية والعودة إلى الأصول... الخ بالإضافة إلى تقصير الأحزاب خلال الفترة التي حكمت فيها بالذات 86-1989. وحاول الاسلامويون في السودان فرض ما يرونه "هيبة الدولة" ولجأوا إلى القمع وقوانين الطوارئ، ومنع التجول، والفصل التعسفي. ومن الواضح أنهم يؤمنون بـ: "شرعية الإنجاز". فحينما يتساءل المرء: أين هي الديمقراطية وحقوق الإنسان؟ فيردون بالحديث عن الفدادين المزروعة، والأطنان المنتجة من الحبوب، وإنتاج النفط، وتطور الاتصالات.

ويسمع المرء في الفترة الأخيرة أن القمع سلاح ناجح لضمان ولاء الشعب السوداني أو صمته أو حياده. وتعقد المقارنات بين القرارات التعسفية الحالية وسوء الأحوال الاقتصادية والإذلال الواقع للشعب السوداني والتي سكت الشعب السوداني عن رفضها ومقاومتها؛ وبين الاحتجاجات والتظاهرات والاضرابات التي اتسمت بها فترة الديمقراطيات. وتذكر على سبيل المثال، انتفاضة السكر في ديسمبر 1988 رغم الزيادة الطفيفة. والآن يتحمل الشعب زيادات فلكية في الأسعار فرضتها الحكومة العسكرية الحالية. ويلاحظ في الفترة الأخيرة، أن هذا اتجاه واضح يحاول التقليل من إمكانات الشعب السوداني، ولا يكتفي بنشر هذا الإحباط، بل لديه آليات في القمع والاضطهاد يستطيع من خلال تغييب الشعب وتعطيل قدراته وجعله لا مباليا أو عاجزا. وهذه هي الآلية التي يحاول من خلالها هذا الطرح الذي يعتمد على العفوية والفطرية في الديمقراطية، أن يعمل وسط الشعب السوداني. وذلك، لأنه مع غياب التنظيم وعدم تأصيل الثقافة الديمقراطية، والفكر الديمقراطي يمكن لأي سلطة مطلقة أن توجه حركة السياسة، ونشاط الجماهير. بل يتحدث النظام الحالي عن: "إعادة صياغة الإنسان السوداني!". علينا التخلي من وهم السوداني "الديمقراطي بفطرته" و"المجتمع السوداني المتسامح بطبيعته"؛ والتعامل مع الديمقراطية كجهد عقلاني تحديثي وثقافة لابد أن تسود في كل مسام المجتمع السوداني التقليدي المحافظ رغم قشوره وأقنعته الكثيرة.

بدأ الإسلامويون السودانيون، وبعد كل هذه التجربة الكارثية المعادية للديمقراطية، البحث عن عودة جديدة ضمن مناخ ديمقراطي مستقبلي. ولذلك، ترتفع بينهم هذه الآونة دعوات – قد تكون صادقة أو مجرد تبريرات أو استخفاف بالعقول– للمراجعة أو الإصلاح أو

التجديد. وتبدو هذه التراجعات التكتيكية وكأنها نقد ذاتي للفكرة، ولكنها تتوقف عند إلقاء اللوم على مجموعة أخري أو شخص أو أشخاص بعينهم. مع أن منطق الأكور يقول باستحالة قيام دولة دينية في القرن الحادي مهما كانت قدرات القيادات أو نواياهم. لهذا، يمكن أن نسحب حكم (زيليو زيليف) رئيس بلغاريا السابق على التجربة الإسلاموية، حين قال: "لقد قضت الشيوعية نحبها، ولكننا يجب أن نكون على حذر فلا ندع جثمانها – والذي لا يزال ينتفض– يجذب الديمقراطية الوليدة إلى القبر معه".

obeikandl.com

obeikandl.com

الـمراجــع

* أحمد إبراهيم الطاهر: حركة التشريع وأصولها في السودان. الخرطوم، المركز القومي للإنتاج الإعلامي، 1995.

* أحمد إبراهيم دياب: تطور الحركة الوطنية في السودان1938–1953، بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية، 1984.

* أحمد خير: كفاح جيل. الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، الطبعة الثالثة، 1991. بيروت، دار الجيل، بدون تاريخ.

* إدوارد عطية: عربي يحكي قصته. ترجمة سيف الدين عبد الحميد. الخرطوم، مطابع السودان للعملة، 2006.

* إسماعيل الحاج موسى: مستقبل الصيغة السياسية في السودان. الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر (ب. ت.).

* الجزولي دفع الله: مستقبل الديمقراطية في السودان. الخرطوم، جماعة الفكر والثقافة الإسلامية (ب. ت.).

* الحزب الشيوعي السوداني: ثورة شعب. (بدون معلومات).

* ------: الماركسية وقضايا الثورة السودانية. نص التقرير العام المجاز في المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني – أكتوبر 1967. الخرطوم، دار الوسيلة، (ب. ت.).

* ------: المؤتمر العام الخامس للحزب الشيوعي السوداني – يناير 2009.

* الدرديري محمد عثمان: مذكراتي. الخرطوم، مطبعة التمدن، 1961.

* أمحمد مالكي (تحرير): الإسلاميون والحكم في البلاد العربية وتركيا، مركز الدراسات الدستورية والسياسية، مراكش، 2006.

Obeikandl.com

* برهان غليون: نقد السياسة – الدولة والدين. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.

* بشير محمد سعيد: الزعيم الأزهري وعصره. (ب. ن.)، 1990.

* بشير محمد سعيد: خبايا وأسرار في السياسة السودانية. الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1993.

* بيتر ودوارد: الدولة المضطربة. ترجمة محمد على جادين. أم درمان، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 2002.

* تمام همام تمام: السياسة المصرية تجاه السودان1936 – 1953. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999.

* توماس، قراهام ف.: السودان.. موت حلم. ترجمة عمران أبو حجلة. طرابلس، دار الفرجاني، 1994.

* تيم نبلوك: صراع السلطة والثروة في السودان. ترجمة الفاتح التيجاني ومحمد على جادين. الخرطوم، دار عزّة، 2006.

* جعفر محمد على بخيت: الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان. ترجمة هنري رياض. الخرطوم، المطبوعات العربية للتأليف والترجمة 1987.

* جمال محمد أحمد: في الدبلوماسية السودانية. الخرطوم، وزارة الثقافة، 1984.

* جيهينو، جان–ماري: نهاية الديمقراطية. ترجمة حليم طوسون. القاهرة، دار الشروق، 1995.

* حسن البنا: مجموعة رسائل. القاهرة، دار الدعوة، 1990.

* حسن الترابي: الشورى والديمقراطية: إشكالات المصطلح والمفهوم – مجلة المستقبل العربي، العدد 75 – آيار/ مايو 1985.

* حسن الترابي: قضايا الحرية والوحدة والشورى والديمقراطية. جده، الدار السعودية، 1987.

* حسن عابدين: فجر الحركة الوطنية. ترجمة نعمات صالح عيسي. الخرطوم، مؤسسة أروقة، (ب. ت.).

obeikandl.com

* حسن مكي محمد أحمد: حركة الأخوان المسلمين في السودان 1944–1969. الخرطوم، دار الفكر (ب. ت.).

* حسين شريف: باكورة الوعي بالذات، سلسلة مقالات كتبها بين عامي 1919 و1920 (بدون معلومات).

* حيدر إبراهيم على (تحرير): الديمقراطية في السودان. القاهرة، مركز الدراسات السودانية، 1993.

* حيدر طه: عندما يضحك التاريخ – الجيل الثاني.. وتراجيديا السياسة السودانية. الجزء الأول: سنوات الصعود. القاهرة، مركز الحضارة الغربية، 2010.

* خالد الحاج عبد المحمود: الإسلام – ديمقراطي اشتراكي. القاهرة، دار النهضة العربية، 2011.

* خالد حسين عثمان الكد: الأفندية ومفاهيم القومية في السودان. ترجمة محمد عثمان مكي العجيل. أم درمان، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2011

* خضر حمد: مذكرات. الشارقة، مكتب الشرق والغرب، 1980.

* دال، روبرت: عن الديمقراطية. ترجمة أحمد أمين الجمل. القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000.

* دايموند، لاري (إعداد): مصادر الديمقراطية – ثقافة المجموع أم دور النخبة؟ ترجمة: سمية فلو عبود. بيروت، دار الساقي، 1994.

* درية عبد الله ميرغني: عبد الله ميرغني – أحد رواد الحركة الوطنية في السودان. (ب. ن.) 1999.

* زكي البحيري: الحركة الديمقراطية في السودان 1943 – 1985. القاهرة، دار نهضة الشرق، (ب. ت.).

* سيد قطب: معالم في الطريق – القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، 1983.

* شريف حرير وتيرجي تفيدت (إعداد): السودان – الانهيار أو النهضة. ترجمة مبارك على عثمان ومجدي النعيم. القاهرة، مركز الدراسات السودانية، 1997.

* شوقي ملاسي: أوراق سودانية. الخرطوم، دار عزة، 2004.

* عبد العزيز حسين الصاوي: الحوار القومي – القومي. الضرورة والإمكانية. بيروت، دار الطليعة، 1995.

* ––––––: السودان – حوارات الهوية والوحدة الوطنية. القاهرة، مركز الدراسات السودانية، 1994.

* ––––––: أزمة المصير السوداني–مناقشات حول المجتمع والتاريخ والسياسة. القاهرة مركز الدراسات السودانية، 2004.

* عبد القديم زلوّم: الديمقراطية نظام كفر. منشورات حزب التحرير.

* عبد المجيد عابدين: تاريخ الثقافة العربية في السودان. بيروت، دار الثقافة، 1967.

* عثمان حسن أحمد: إبراهيم أحمد – حياة إنسان. (بدون معلومات بيبلوغرافية).

* عدلان الحردلو: "الأحزاب السياسية السودانية والممارسة الديمقراطية"، ورقة مقدمة لندوة: قضايا التحول الديمقراطي، مركز محمد عمر بشير، 2006/6/6.

* عرفات محمد عبد الله: قل هذا سبيلي – مجموعة مقالات. إعداد وتقديم قاسم عثمان نور. القاهرة، مركز الدراسات السودانية، 2000.

* عمر مصطفي المكي: تأملات ماركسية في نهج القيادة الحالية للحزب الشيوعي السوداني. الجزء الأول – حوار حول الطائفية والديمقراطية. مطبعة جامعة الخرطوم (ب. ت.).

* –––––: انتخابات ومواقف. الماركسية اللينينية المفتري عليها. الخرطوم، كتاب الملايين (ب. ت.).

* غانم محمد صالح، "مقارنة سياسية بين الشورى والديمقراطية" في المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 31، صيف 2011.

* فتحي الضو: محنة النخبة السودانية (بدون معلومات بيبلوغرافية).

* فيصل عبدالرحمن على طه: الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن

obeikandl.com

السودان 1936 – 1953. القاهرة، دار الأمين، 1998.

* كرايتشمار، هندريك ج.: إصلاح نظم الانتخابات الحالة العربية. في مجلة الديمقراطية، العدد 21 يناير 2006.

* كمال الجزولي: الشيوعيون السودانيون والديمقراطية. الخرطوم، دار عزة، 2003.

* كولينز، روبرت أو تاريخ السودان الحديث: ترجمة مصطفي مجدي الجمال. القاهرة، دار العين، 2010.

* ليبهارت، آرنت: الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد. ترجمة حسني زينة. بغداد – بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006.

* ليتشنر، نوربيرتو، "البحث عن مجتمع ضائع: التحديات في أمريكا اللاتينية"، في: المجلة الدولية لعلم الاجتماع، عدد 129، أغسطس 1991 (اليونسكو).

* متياس، ميشيل: هيغل والديمقراطية. ترجمة إمام عبد الفتاح إمام. بيروت، دار الحداثة، 1990.

* محمد إبراهيم نقد: السودان – الانتفاضة، الديمقراطية، التغيير. القاهرة، دار الثقافة الجديدة، 1989.

* -----: حوار حول الدولة المدنية. الخرطوم، دار عزة، 2003.

* -----: فترات الانتقال الحرجة. ورقتان لندوة لمركز كارتر وجامعة كمبردج، 15–17 يناير 1992 و21 يوليو 1992.

* محمد أبو القاسم حاج حمد: السودان – المأزق التاريخي وآفاق المستقبل (جدلية التركيب)، المجلد الأول. 1996.

* -----: العالمية الإسلامية الثالثة. دار المسيرة (ب. ت.).

*-----: نحو وفاق وطني سوداني: رؤية استراتيجية. الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية، 1998.

* محمد أحمد محجوب: نحو الغد. الخرطوم، دار البلد، الطبعة الثانية، 1999.

obeikandl.com

* ----- مع عبد الحليم محمد: موت دنيا. الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر (ب. ت.).

* الحركة الفكرية في السودان إلى أين تتجه؟، الخرطوم، الطبعة الأولى، الناشر محمد أيوب – المطبعة التجارية الجديدة، 1941.

* -----: الديمقراطية في الميزان. الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1989.

* -----: الحكومة المحلية في السودان. القاهرة، مكتبة مصطفي البابي الحلبي، 1945.

* محمد المكي إبراهيم: الفكر السوداني – أصوله وتطوره. (ب. ن.) 1988.

* محمد جلال أحمد هاشم: منهج التحليل الثقافي – مشروع الوطنية السودانية وظاهرة الثورة والديمقراطية. الخرطوم، (ب. ن.)، 2012.

* محمد سليمان (إعداد): اليسار السوداني في عشرة أعوام 1954 – 1963. ود مدني، مكتبة الفجر (ب. ت.).

* محمد على جادين (إعداد وتحرير): مراجعات نقدية لتجربة حزب البعث في السودان. الخرطوم، مركز الدراسات السودانية، 2008.

* محمد على جادين وعبد العزيز حسين الصاوي: بانوراما – تاريخ التيار القومي الاشتراكي وحزب البعث العربي الاشتراكي في السودان. (ب. ن.) (ب. ت.).

* محمد على جادين: الثقافة السياسية للانتخابات، ورقة قدمت لندوة بنفس العنوان نظمها مركز الدراسات السودانية مع مؤسسة فريدريش أيبرت، الخرطوم 20–21 أغسطس 2007.

* محمد محمد كرار: انتخابات وبرلمانات السودان. الخرطوم، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، (ب. ت).

* محمود محمد طه: نحو مشروع مستقبلي للإسلام. القاهرة، رؤية للنشر، 2012.

* مدثر عبد الرحيم: بين الأصالة والتبعية. الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1978.

* ------: الإمبريالية والقومية في السودان. بيروت، دار النهار، 1971.

obeikandl.com

* مكي شبيكة: السودان عبر القرون. بيروت، دار الثقافة (ب. ت.).

* ميترا، سوبراتا كومار، "الكوارث والمرونة في الديمقراطية الهندية"، في المجلة الدولية لعلم الاجتماع، عدد 129، 1991.

* نادية يس عبد الرحيم (إعداد): بابكر كرار... سيرته وفكره. الخرطوم، جامعة إفريقيا العالمية، 2005.

* هارولد ماكمايكل: السودان. ترجمة محمود عثمان صالح. أم درمان، مركز عبد الكريم ميرغني، 2006.

* هالبيرين، مورتون، وآخرون: مزايا الديمقراطية – كيف تعزز الديمقراطيات الرخاء والسلام؟ ترجمة محمود سيد أحمد. القاهرة، دار نهضة مصر، 2009.

* هانتنجتون، صامويل: الموجة الثالثة – التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. ترجمة عبد الوهاب علوب. القاهرة، دار سعاد الصباح، 1993.

*-----: النظام السياسي لمجتمعات متغيرة. ترجمة سميرة فلو عبود. بيروت، دار الساقي، 1993.

* هشام شرابي: النقد العربي للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

* وليد نويهض، "إشكالية الدولة العربية المعاصرة: الانفصال عن المجتمع"، مجلة: الاجتهاد، عدد14.

* يوسف القرضاوي: من فقه الدولة في الإسلام. القاهرة، دار الشروق، 2001.

* يوسف سلامة، "الدولة والحداثة في فكر طه حسين"، مجلة: قضايا وشهادات، العدد الثاني، صيف 1990.

* يوسف فضل وآخرون (تحرير): الإمام عبدالرحمن المهدي – مداولات الندوة للاحتفال بالمئوية. القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002.

obeikandi.com

* عبد السلام الطويل: "قراءة في المسار السياسي لحزب العدالة والتنمية المغربي"، في أمحمد المالكي.

* عمرو الشوبكي (تحرير): إسلاميون وديمقراطيون.. إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي. القاهرة، الأهرام – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006.

* حسن الترابي: نظرات في الفقه السياسي، الخرطوم، الشركة العالمية لخدمات الإعلام (ب. ت).

*محمد زين شداد: السودان وأزمة الحكم. الخرطوم، دار النسق، 1988.

*هبة رؤوف عزت، "نظرات في الخيال السياسي للإسلاميين: إشكاليات منهجية وسياسية" في كتاب: عمرو الشوبكي (تحرير) 2006.

*هشام جعيط: الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي. بيروت، دار الطليعة، 1984.

الدوريات:

* مجلة الاجتهاد عدد16/15 السنة الرابعة ربيع وصيف 1413/1992.

* مجلة معهد أم درمان تصدرها مشيخة السودان العلمية، العدد الثاني، ديسمبر 1958.

openkandi.com